

## مقدمة

لقد خلق فرض القانون الإسرائيلي على مدينة القدس وضعا فيه الكثير من التحديات يواجهها المقدسيون الذين تهمهم حقوقهم بشكل ممنهج وسط التركيز على ملاحظتهم بالواجبات التي يلزمهم بها هذا القانون من ضرائب وتراخيص بناء وغيرها. من ناحية أخرى، يعاني المقدسيون من تجاهل وانتهاك صارم وممنهج لحقوقهم التي يقر بها القانون الدولي والناجئة عن كونهم تحت احتلال قمعي منذ عام ١٩٦٧.

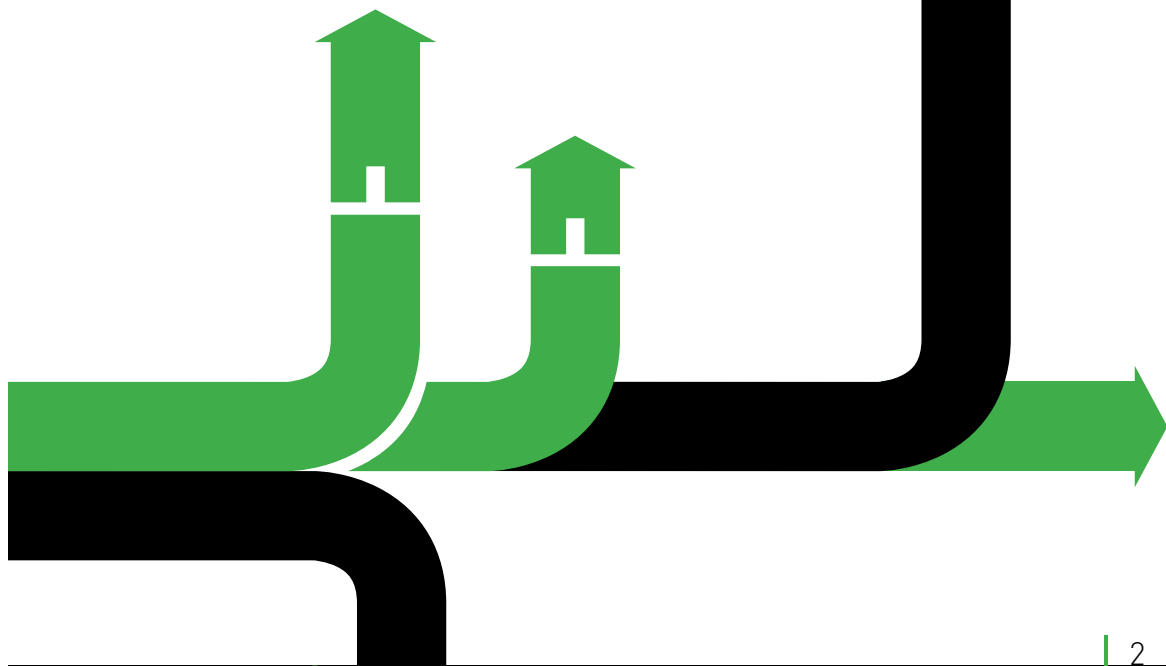
نتيجة هذه السياسة يعاني المقدسيون من قلة معرفة حقوقهم، بالإضافة الى قلة الوعي بشأن كيفية التعامل مع الصعوبات الناجمة عن التجاهل والتعتيم على هذه الحقوق اضافة الى تسليط الضوء على الواجبات المفروضة عليهم من قبل السلطات ومؤسسات الإحتلال الاسرائيلي. محصلة ذلك كله تتمثل بعدم توفر مساعدة قانونية كافية لتلبية الاحتياجات القانونية المقدسية، زد على ذلك الوضع الاقتصادي الصعب لاجلبية السكان والذي لا يتيح لهم حماية قانونية بجودة كافية.

تعمل جمعية الجذور الشعبية المقدسية منذ سنتين على اقامة عيادة قانونية لتنضم لعيادات أخرى عاملة بهدف تلبية جزء اخر من هذه الاحتياجات. فمنذ عام، تزود العيادة القانونية سكان القدس بالاستشارات والمرافقة القانونية في عدة مجالات مفصلة بكتيب **صن حقاك** والذي تم اعداده ليكون اداة سهلة للاستعمال للمقدسي/ة في حال مواجهة معضلة قانونية أو اعتداء او ملاحقات من قبل السلطات ومؤسسات الإحتلال الاسرائيلي بصورها المختلفة.

ويفصل الكتيب الحقوق المقررة للفرد في أربع مجالات: مخالقات البناء والتخطيط والترخيص، حقوق الموقوفين والمعتقلين، حقوق العمال، مخصصات التأمين الوطني. الهدف الاساسي من الكتيب هو معرفة الخطوات الاولى والتصرف السليم الذي يجب اتباعه في محاولة لضمان الحصول على الحقوق وتفادي الاخطاء التي قد تسبب اضرار في القضية.

المعلومات في هذا الكتيب لا تغني عن لقاء ومشورة محامي متخصص

مخالفات  
البناء  
والتخطيط  
والترخيص



## مخالفات البناء والتخطيط والترخيص

تعاني الكثير من المنازل والأبنية في القدس الشرقية من مشاكل الترخيص والبناء، كتقديم لوائح اتهام ضد مالكي أو سكان الأبنية واصدار أوامر هدم إدارية واستصدار أوامر هدم «قانونية» لدى محكمه الشؤون المحلية (أبلديه). بطبيعة الأمر إن غالبية هذه الحالات يشوبها التوتر والقلق علما بأن مفتشي البلدية ولجان التخطيط التابعة لها غالبا ما يحضرون إلى المنازل والأبنية التي تعاني من مشاكل الترخيص برفقة قوات وأفراد الشرطة المدججين بالأسلحة والمعدات. رغم حساسية الموقف ورغم القلق والتوتر من المهم جدا أن تعرف حقوقك وأن تعمل على الحفاظ عليها والدفاع عنها وعدم الحاق الضرر بها.

وعموما فإن حقوق سكان القدس الشرقية الذين يعانون من مشاكل الترخيص والتخطيط ولوائح الاتهام وأوامر الهدم هي نفس الحقوق والقوانين التي تسري على كافة المتهمين في مجال القانون الجنائي ولكن نظرا للتعقيدات القانونية ومشاكل التخطيط المركبة والمعقدة التي تميز هذه الملفات فانه يصعب على الانسان العادي غير المتخصص التعامل معها والتصدي لها وحده.

لذلك في مثل هذه الحالات ننصحك بالتوجه فورا لتلقي استشارة قانونية وتوكيل محام مختص أو التوجه لإحدى المؤسسات القانونية التي تعنى بهذا المجال ومن المهم جدا أن تحافظ على الصمت وعدم البوح بأي كلمة أو مستند قبل استشارة محام حتى لو كنت تعتقد بأن ذلك قد يفيدك.



حقوق  
الموقوفين  
والمعتقلين

## حقوق الموقوفين والمعتقلين

إذا أوقفت أو اعتقلت على ذمة التحقيق، إعرف حقوقك!

### صلاحية التوقيف والاعتقال

١. صلاحية الشرطي بتوقيف أو اعتقال انسان يجب تنفيذها حسب القانون أو وفقاً لتحويل واضح وصريح ينص عليه القانون. لا يجوز للشرطي ايقاف أو اعتقال انسان لأي سبب كان لا ينص عليه القانون.

٢. وعموماً – للشرطي الصلاحية بتوقيف أو اعتقال انسان يشك (مرتكزاً على اساس معقول وليس بشكل عشوائي) بأنه قام بارتكاب مخالفة أو جريمة اضافة إلى وجود سبب معقول يقيم تحسباً بأن ذلك الانسان قد يشكل خطراً على سلامة الجمهور أو الحاق الضرر بمجريات التحقيق أو الهرب. كما يحق للشرطي إعتقال انسان تم توقيفه وفقاً لصلاحية التوقيف وعلى الرغم من ذلك لم يتجاوب مع الشرطي في أثناء التوقيف (قبل الاعتقال وتحويله إلى محطة الشرطة).

٣. قبل اعتقال أي انسان – يحق للشرطي توقيفه في مكان تواجده للتحقق من اسمه وهويته وعنوانه واستجوابه إذا كان لديه أساس معقول للشك بأنه قام بارتكاب جريمة أو مخالفة أو بأنه على وشك القيام بمخالفة أو جريمة تشكلان خطراً على سلامة انسان آخر أو سلامة الجمهور أو أمن الدولة. يحق للشرطي أيضاً توقيف انسان واصطحابه إلى محطة الشرطة لنفس الأسباب المذكورة أعلاه اذا لم يكن بالإمكان التأكد من هويته وعنوانه ومكان تواجده عند توقيفه أو إذا لم يكن بالإمكان استجوابه أو التحقيق معه في نفس المكان.

٤. بشكل عام يمكن توقيف انسان لمدة ٣ ساعات ولكن بظروف استثنائية (مثل كثرة الأشخاص المستجوبين) يمكن تمديد مدة التوقيف لـ ٣ ساعات إضافية.

٥. لا يجوز اعتقال إنسان على ذمة التحقيق اذا كان بالإمكان التوصل إلى نفس أهداف الاعتقال بواسطة التوقيف أو الافراج بكفالة.

٦. لا يحق للشرطي في أثناء عملية التوقيف استعمال القوة بتاتا. بينما يحق للشرطي استعمال قوة «معقولة» في أثناء القيام بعملية الاعتقال وفيما إذا واجه اعتراضاً أو تهرباً من الاعتقال من قبل الانسان الذي يجري اعتقاله.

# حقوق الموقوفين والمعتقلين

## عملية الاعتقال حقوق المعتقل وواجبات الشرطة

**٧.** عند القيام بعملية اعتقال على الشرطي المنفذ أن يعرّف عن نفسه وهويته أمام الانسان الذي ينوي اعتقاله.

**٨.** على الشرطي إبلاغ الانسان الذي ينوي اعتقاله بأنه يقوم باعتقاله.

**٩.** على الشرطي أن يبلّغ المعتقل ويعلمه بأسرع وقت ممكن – أثناء تنفيذ عملية الاعتقال – بسبب الاعتقال وفحوى التهمة الموجهة إليه.

**١٠.** على الشرطي أن يحضر المعتقل بأسرع وقت ممكن دون تأخير إلى محطة الشرطة ومن ثم إلى الضابط المسؤول الذي يقرر بدوره بعد سماع المعتقل إن كانت هنالك صحة اعتقال أم لا.

**١١.** على الضابط المسؤول إبلاغ المتهم ببلغته أو بلغة مفهومة لديه قبل سماعه بأن لديه الحق بالحفاظ على الصمت وليس ملزماً بأن يقول أو يتفوه بأي قول قد يدينه في المستقبل. كما ويجب على الضابط أن يوضح للمعتقل بأن كل ما يقوله قد يستعمل أو يصبح دليلاً ضده. وأخيراً على الضابط أن يوضح للمعتقل بأن امتناعه على الإجابة واستعمال حق الصمت قد يستعمل «كدعم» للأدلة ضده فيما بعد.

**١٢.** للمعتقل الحق بأن يبلّغ أحد أقاربه أو محاميه بعملية اعتقاله.

**١٣.** للمعتقل الحق بمقابله محام وأن يكون ممثلاً من قبل محام عام، وعلى الضابط المسؤول أن يبلّغ المعتقل بحقوقه هذه.

**١٤.** وعموماً يجب على الشرطة أن تتيح للمعتقل بأن يلتقي محاميه دون تأخير، باستثناء بعض الظروف الخاصة المنصوص عليها في القانون. على سبيل المثال، بالامكان منع المعتقل من لقاء محام لمدة حتى ١٢ ساعة بمخالفات أمنية. وبمخالفات عادية أخرى لمدة ٤٨ ساعة في حالات استثنائية جداً. كما ويمكن تأجيل لقاء المعتقل محاميه لمدة ساعات فيما إذا كان يجري التحقيق مع المتهم وإيقاف التحقيق للقاء المحامي قد يسبب إلحاق الضرر بمجريات التحقيق.

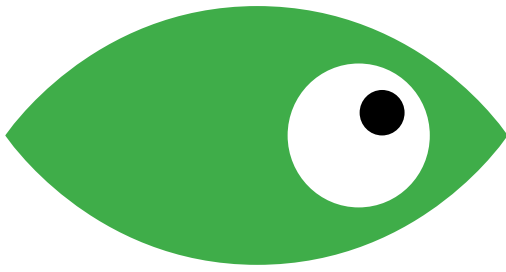
**١٥.** يجب على الشرطة احضار المعتقل إلى قاض خلال ٢٤ ساعة من لحظة اعتقاله. يحق للشرطة الافراج عن المعتقل بكفالة وشروط. ولكن بعض هذه الشروط يستوجب موافقة المعتقل المفرج عنه وإذا لم يوافق المعتقل على هذه الشروط أو بعضها وجب احضاره أمام قاض ليقرر شروط الإفراج عنه.

## حقوق الموقوفين والمعتقلين

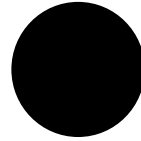
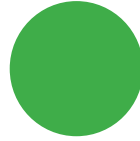
١٦. يحق كفالة معتقل يستوفي للشروط المالية - الاقتصادية أو يحصل على خدمات محام عام من قبل الدولة يمثله في أثناء فترة اعتقاله أو جلسة تمديد اعتقاله أو الإفراج عنه. كما ويحق للمعتقل الذي لا يستوفي الشروط الاقتصادية أن يطلب من القاضي أن يعين له محام من قبل الدولة، وكثيرا ما يستجيب القضاة لمثل هذا الطلب

### القاصرون

قانون القاصرين يفرض أن تكون كل الإجراءات بموجبه باللغة التي يفهمها القاصر أو أن تتم ترجمتها للغة يفهمها القاصر. إذا أرادت الشرطة التحقيق مع قاصر فعليها أن تبلغ ولي أمره وإن لم يكن ذلك ضمن المستطاع فعليها إبلاغ احد أقرباء العائلة إلا في حالات شاذة ينص عليها القانون. وعادة يحق للقاصر أن يقوم باستشارة ولي أمره أو احد أقربائه قبل التحقيق وله الحق بتواجد هؤلاء خلال فترة التحقيق ومن الجدير بالذكر أن ليس لهؤلاء حق التدخل في مجريات التحقيق. على المحقق المختص إبلاغ القاصر قبل بدء التحقيق بحقوقه بلغة بسيطة يفهما القاصر. يمنع القانون التحقيق الليلي مع القاصرين ما عدا في حالات خاصة يتيحها القانون. في حال كان جيل القاصر دون الـ١٤ سنة يتوجب على الشرطة المثول امام قاضي لتمديد الاعتقال خلال ١٢ ساعة من موعد الاعتقال وليس ٢٤ ساعة كالمعتاد.



# حقوق العمل





## حقوق العمل

### ١. اشعار بداية العمل:

المشغل ملزم بتزويد العامل خلال ٣٠ يوم من قبول العامل للعمل لديه - اشعاراً خطياً مفصلاً يتخلل: اسم المشغل، اسم العامل، تاريخ بداية العمل، نوع عقد العمل - إن كان لفترة زمنية محددة أو لا- شرح عن طبيعة العمل ووظيفة العامل، اسم المسؤول المباشر عن العامل، ملخص كل الدفعات التي يستحقها العامل مقابل عمله (أجر)، ومدة (طول) يوم العمل أو أسبوع العمل العادي، يوم الاجازة الأسبوعية، تفصيل لكل الدفعات التي يستحقها العامل عن حقوقه العمالية بما في ذلك اسم/ أسماء الجهات أو المؤسسات التي تحول إليها الدفعات المذكورة.

### ٢. الأجر:

الأجر المدفوع للعامل هو عادة أجر شامل ولكن بالإمكان التوصل إلى اتفاق بين العامل والمشغل على أجر صاف. بكل الأحوال على المشغل دفع كل المبالغ المستحقة كضريبة الدخل والتأمين الوطني والصحي وما شابه ذلك.

### ٣. قسيمة الراتب:

كل مشغل ملزم بتزويد العامل قسيمة راتب تتخلل تفصيلاً لأجره ومركباته والدفعات و/أو المقتطعات المخصومة منه شهرياً.

### ٤. موعد دفع الأجر:

المشغل ملزم بدفع أجر العامل شهرياً عند انتهاء شهر العمل وحتى موعد أقصاه اليوم التاسع من الشهر الذي يلي شهر العمل الذي يدفع عنه الأجر.

ملاحظة: في حال تأخر المشغل عن دفع الأجر يحق للعامل مطالبته بتعويض عن التأخير.

### ٥. الحد الأدنى للأجور:

المشغل ملزم بدفع أجر للعامل لا يقل عن الحد الأدنى للأجور المنصوص عليه في القانون بشرط أن يكون العامل قد بلغ سن ١٨ عام وما فوق ويعمل وظيفة كاملة (ولكن ليس أكثر من ١٦٨ ساعة). وقيمة الحد الأدنى للأجور تتغير وتتعدل من فترة إلى أخرى.

### ٦. ساعات العمل ( العادية والإضافية):

ساعات العمل العادية لمن يعمل ستة أيام في الأسبوع هي ٨ ساعات ولمن يعمل ٥ أيام في الأسبوع هي ٩ ساعات. وعموماً فإن أسبوع عمل عادي لا يتعدى ٣٤ ساعة عمل.

### ٧. إستراحة في أثناء العمل:

يحق للعامل الذي يعمل ٦ ساعات فما فوق (في يوم عمله) استراحة لمدة ٣/٤ ساعة على الأقل. ويحق للعامل ترك مكان عمله في أثناء الإستراحة إلا إذا طلب منه المشغل البقاء في مكان العمل. ساعة الاستراحة لا تحسب ساعة عمل إلا إذا طلب من العامل البقاء في مكان العمل.

### ٨. مستحقات نقاهة:

يحق للعامل الذي يعمل في نفس مكان العمل لمدة سنة كاملة وما فوق الحصول على مخصصات نقاهة. قيمة يوم النقاهة تساوي ٣٧١ شيكل جديد (لتاريخ ٢٠١٢ /٧/١) ويتم تعديلها من فترة إلى أخرى. تحسب مستحقات النقاهة وفقاً لعدد سنين العمل (الأقدمية) على النحو التالي:

عدد أيام النقاهة	سنوات العمل (الأقدمية)
٥	سنة
٦	٣-٢
٧	٤-١
٨	١١-١٥
٩	١٦-١٩
١٠	٢٠ فما فوق

## حقوق العمل

### ٩. إجازة سنوية:

بموجب قانون الإجازة السنوية يحق للعامل الخروج لإجازة أجرها مدفوع. عدد أيام الإجازة المستحقة يحدد وفقاً لعدد سنين العمل (الأقدمية) كما يلي:

عدد سنين العمل	أيام العمل الأسبوعية	أيام العمل الاسبوعية
-	٦ أيام	٥ أيام
٢-١	١٢	١٠
٤-٣	١٣	١١
٥	١٤	١٢
٨-٦	١٩	١٧
٩ فما فوق	٢٦	٢٥

### ١٠. أيام المرض:

بموجب قانون مخصصات الأيام المرضية يحق للعامل الذي مرض وقدم تقارير طبية الحصول على أجره و/أو جزءاً منه عن فترة مرضه. بموجب القانون المذكور يحق للعامل تقاضي أجر أو جزء منه عن ١٨ يوماً في السنة (يوم ونصف عن كل شهر، مع امكانية تجميع هذه الأيام حتى ٩٠ يوم).

### ١١. مصاريف السفر:

بموجب اتفاقية عمل جماعية تسري على جميع قطاعات العمل والعمال ان المشغل ملزمه في المساهمة أو الاشتراك بمصاريف سفر العمال إلى العمل ومنه. قيمة المساهمة في مصروفات السفر حددت بموجب الاتفاقية العامة بمبلغ ٢٥,٢ شيكل جديد (يعدل من فترة إلى أخرى). على المشغل تسجيل وتفصيل مصاريف السفر وقيمتها في قسيمة الراتب وعدم تسجيلها يعتبر اثبات لصالح العامل على عدم دفعها. لا يحق للمشغل أن يدفع للعامل أجر يشمل مصاريف السفر إلا إذا تم الاتفاق على ذلك بشكل واضح وصريح.

### ١٢. الأعياد:

يحق للعامل الذي عمل ثلاثة أشهر على الأقل في نفس مكان العمل ولم يتغيب عن عمله في الأيام المقاربة لأيام العيد (يوم قبل العيد ويوم بعده) إلا بموافقة المشغل، أن يدفع له أجر كامل عن ٩ أيام أعياد في السنة.

## حقوق العمل

### ١٣. أيام العزاء:

يحق للعامل الذي عمل ٣ أشهر على الأقل في نفس مكان العمل وتغيب عن عمله بسبب وفاة أقرباء له (والدان، أولاد، زوج/زوجة، أخوة أو أخوات) أن يتقاضى أجره عن أيام العزاء التي تغيب بها عن عمله ولكن ليس أكثر من ٧ أيام.

### ١٤. إنهاء العمل:

#### ١.١٤. الإشعار مسبقاً بالإقالة/ الاستقالة

بموجب قانون إشعار مسبق بالإقالة أو الاستقالة على المشغل والعامل على حد سواء أن يبلغ كل منهما الآخر وأن يقدم له إنذاراً مسبقاً عن نيته بالإقالة/ الاستقالة. على المشغل أن يعطي العامل إن أراد يقلبه إشعار مسبق بالإقالة وكذلك على العامل أن يعطي المشغل إشعاراً مسبقاً إن أراد أن يستقيل من عمله.

#### ٢.١٤. مدة الإشعار:

##### عامل شهري

« إذا كانت الإقالة/ الاستقالة في السنة الأولى للعمل – يوم عن كل شهر من الأشهر في السنة الأولى ويومين ونصف عن كل شهر ابتداءً من الشهر السابع وحتى نهاية السنة (حتى ٢١ يوماً).

« إذا عمل أكثر من سنة فمدة الإشعار هي شهر كامل (٣٠ يوماً).

##### عامل يومي

« إذا كانت الإقالة/ الاستقالة خلال السنة الأولى للعمل – يوم عن كل شهر

« إذا كانت الإقالة/ الاستقالة خلال السنة الثانية: ١٤ يوماً بإضافة يوم عن كل شهرين في السنة المذكورة.

« إذا كانت خلال السنة الثالثة: ٢١ يوماً بإضافة يوم عن كل شهرين في السنة المذكورة.

« بعد السنة الثالثة: ٢٠ يوماً.

## حقوق العمل

### ٣.١٤. الحضور بعد الإشعار:

يحق للمشغل التنازل عن حضور العامل إلى العمل خلال فترة الإشعار بشرط أن يدفع له تعويضاً بقيمة الإشعار.

### ٤.١٤. الإشعار المسبق:

كل مشغل يقوم بفصل عامله دون إعطائه إشعاراً مسبقاً يكون ملزماً بأن يدفع لعامله تعويضاً بقيمة أجره العادي عن فترة الإشعار. وكذلك كل عامل يستقبل من عمله دون إعطاء المشغل إشعاراً بالاستقالة يكون ملزماً بأن يدفع لمشغله تعويضاً بقيمة أجره العادي عن فترة الاشعار.

### ٥.١٤. حق الرأي والدفاع:

لكل عامل الحق بإبداء رأيه في قرار المشغل بإقالته والدفاع عن نفسه ووظيفته قبل الإقالة وعدم إتاحة الفرصة للعامل بإبداء رأيه بقرار الإقالة قبل إقالته قد يؤدي إلى إلغاء قرار الإقالة أو إلى تخريم المشغل بدفع تعويض للعامل.

### ٦.١٤. تعويضات الفصل:

بموجب قانون تعويضات الإقالة الصادر عام ١٩٣٦ كل عامل عمل لدى مشغل وأقيل من عمله بعد مرور سنة عمل متواصلة أو بعد موسمين متواصلين عمل فيهما على الأقل ٦٠ يوم في كل موسم خلال سنتين يحق له تعويضات إقالة من مشغله بقيمة أجر شهر عمل عن كل سنة عمل أو جزء منها.

« الإقالة من الممكن أن تكون خطية أو شفوية.

« هنالك حالات استقالة من العمل لا تفقد العامل حقه بتعويض الإقالة ويمكن اعتبارها كحالات إقالة عن العمل وإلزام المشغل بدفع تعويضات فصل. منها على سبيل المثال: تردي ملموس بظروف العمل، الاستقالة بسبب وضع صحي، وفاة العامل أو المشغل، الاستقالة بسبب الولادة، إلخ.

### ١٥. مقتطعات مالية لصندوق تقاعدي:

كل مشغل ملزم (منذ عام ٢٠٠٨) بتأمين عامليه بتأمين تقاعدي بعد مرور ٦ أشهر من بداية عملهم لديه. على المشغل تحويل دفعات ومقتطعات لصندوق تأمين تقاعدي. بالإضافة إلى ذلك على المشغل أن يدفع مقتطعات مالية أخرى لصندوق تعويضات للعامل. تصل نسبة المقتطعات المحولة إلى صندوق التقاعد إلى ١٥% (في عام ٢٠١٣) ٥% منها يسدها العامل والبقية يسدها المشغل.

## حقوق خاصة - المرأة العاملة - مبادئ عامة

« مساواة أجر العامل والعاملة: عاملاً وعاملة لدى نفس المشغل وبنفس مكان العمل يستحق أجر عمل متساو مقابل نفس الوظيفة أو وظيفة متشابهة. وظيفة متشابهة ليست بالضرورة نفس الوظيفة التي يقوم بها العامل الذكر وإنما يكفي أن تكون وظيفة متشابهة ميدانياً من حيث القدرات، الجهد، اللياقة والكفاءة وظروف العمل المطلوب تنفيذها.

« حقوق المرأة الحامل: يحق للمرأة التغييب عن عملها وفقاً لتقارير طبية في أثناء فترة حملها دون المس والإجفاف بحقوقها.

« يحق للمرأة الحامل التغييب عن عملها للمتابعة والفحوص الطبية خلال كل فترة حملها لمدة ٤٠ ساعة لمن تعمل أكثر من ٤ ساعات في اليوم ولمدة ٢٠ ساعة لمن تعمل أقل من ٤ ساعات في اليوم.

« يمنع تشغيل المرأة الحامل في أثناء حملها ساعات ليلية أو إضافية إلا بموافقة خطية.

« يمنع المس بحقوق المرأة في عملها بسبب حملها. على سبيل المثال لا يحق للمشغل تقليل ساعات عمل المرأة الحامل والمس بأجرها إلا بتصريح خطي من وزير العمل وبشرط أن تكون المرأة عملت لدى نفس المشغل ٦ شهور على الأقل.

« لا يحق للمشغل إقالة المرأة العاملة الحامل من عملها في فترة حملها وبسبب حملها إلا بتصريح خطي من وزير العمل بعد التأكد بأن لا علاقة بين الإقالة والحمل.

« إجازة ولادة - يحق للمرأة العاملة الحامل والتي من المتوقع أن تلد قريباً إجازة ولادة. إجازة الولادة هي ٢٦ أسبوعاً منها ٧ أسابيع أو أقل تعطى للمرأة العاملة وفقاً لإرادتها قبل يوم الولادة المتوقع والباقي بعد يوم الولادة.

مخصصات  
التأمين  
الوطني





# مخصصات التأمين الوطني

## بدل الولادة

دفعة تدفعها مؤسسة التأمين الوطني للمرأة العاملة التي تخرج في إجازة ولادة كتعويض عن فقدان دخلها في الفترة التي لا تعمل فيها جراء الحمل والولادة. يجب تعبئة النموذج لطلب مخصصات بدل الولادة وتسليمه (يدويًا أو بالبريد) إلى فرع مؤسسة التأمين الوطني في مكان الإقامة (يمكن للعامة الأجرة الحصول على النموذج من مشغلها). يمكن تسليم النموذج إلى مؤسسة التأمين الوطني عند التوقف عن العمل ولكن ليس قبل ٩ أسابيع قبل الموعد المتوقع للولادة.

## منحة الولادة

دفعة تدفعها مؤسسة التأمين الوطني للوالدة خلال شهر من موعد الولادة، للاشتراك في المصاريف الأولية للولادة.

يقدم هذا الطلب لمؤسسة التأمين الوطني بواسطة المستشفى الذي تمت الولادة فيه.

## مخصصات الولادة

دفعة تدفعها مؤسسة التأمين الوطني للوالدة التي أنجبت ثلاثة توائم أو أكثر، وذلك في حال بقاء ثلاثة مولودين بعد مرور ثلاثين يومًا من الولادة على قيد الحياة. تستحق الوالدة مخصصات الولادة إذا استحققت منحة الرقود في المستشفى ومنحة الولادة، وتدفع مخصصات الولادة (بالإضافة إلى منحة الولادة) مقابل الفترة من اليوم الأول في الشهر الذي يلي الولادة وحتى انتهاء ٢٠ شهرًا من هذا الموعد.

لقبض مخصصات الولادة يجب على الوالدة أن تعبئ نموذج طلب مخصصات الولادة وتسليمه إلى فرع مؤسسة التأمين الوطني في مكان إقامتها بعد ٣٠ يومًا من يوم الولادة.

## مخصصات الحفاظ على الحمل

تدفع مؤسسة التأمين الوطني هذه الدفعة للمرأة العاملة التي اضطرت إلى التوقف عن عملها عند كونها حاملًا من جراء تعرضها أو تعرض الجنين لحالة الخطر الناتجة عن الحمل. هدف هذه المخصصات تعويض المرأة عن فقدان أجرها عند كونها في حالة الحفاظ على الحمل. يقدم نموذج مخصصات مراقبة الحمل إلى فرع مؤسسة التأمين الوطني في مكان الإقامة.

# مخصصات التأمين الوطني

## منحة الدراسة

تدفعها مؤسسة التأمين الوطني مرّة في كل سنة للاشتراك في مصاريف التعليم للعائلات احادية الوالده وللعائلات ذات ٤ اولاد فما فوق وتتلقى اعانه من مؤسسه التأمين الوطني، عن كل ولد يتراوح عمره ما بين ٦-١٤ سنة. تستحق هذه المنحة عائلات يكون الوالد/ة فيها مطلقاً، أرمل/ة أو أعزب / عزباء، وكذلك والد/ة منفصل عن الزوج/ة يقبض مخصص ضمان الدخل، وفي ظروف معينة والد/ة منفصل عن الزوج/ة، وامرأة تمكث في ملجأ النساء المضروبات أيضاً.

يستحق قبض منحة الدراسة الأولاد الأيتام أو المهجورون الذين يقبضون مخصصات ضمان الدخل، والأولاد الأيتام الذين تيمموا من كلا والديهم.

## تأمين الأولاد

تدفع المخصصات الشهرية حسب عدد الأولاد لمؤمن مقيم في إسرائيل (وكذلك من يقيم في إسرائيل - بموجب قواعد خاصة) وله ولد واحد أو أكثر او ولد قدم إلى البلاد بدون والديه او لمن يعيش معه ولد وهو ليس ولده، شريطة أن يتم تعيينه وصياً للولد أو قابضاً للمخصصات. تدفع المخصصات لولد لم يبلغ الـ ١٨ من عمره وهو يتواجد في إسرائيل.

## نفقة المرأة المطلقة وأولادها

تخصّص النفقة لمساعدة المرأة والولد، سكان إسرائيل، اللذين حصلوا على قرار حكم لدفع النفقة ولا يقبضان النفقة من المدين. يجب تقديم طلب قبض النفقة في فرع مؤسسة التأمين الوطني في مكان الإقامة.

## تأمين البطالة

مخصصات البطالة معدة لضمان وسائل المعيشة للشخص عاطل عن العمل بغير ارادته خلال فترة البطالة إلى أن يتم استيعابه في العمل. يجب تقديم طلب في فرع التأمين الوطني في مكان الإقامة.

# مخصصات التأمين الوطني

## مخصصات ضمان الدخل

تدفع مخصصات ضمان الدخل لكل شخص وعائلة في إسرائيل، ليس باستطاعتهم أن يضمنوا لأنفسهم دخلاً كافياً للمعيشة. يستحق قبض مخصصات ضمان الدخل من لا يستطيع أن يضمن لنفسه دخلاً يكفي للمعيشة وهو لا يستحق دفعات بموجب قانون آخر (مريض، عاطل عن العمل وما شابه ذلك). لقبض مخصصات ضمان الدخل يجب تقديم نموذج طلب ضمان دخل في فرع مؤسسة التأمين الوطني القريب من مكان الإقامة.

## حقوق العمال في أعقاب حالة الإفلاس وحل الشركة

عامل أجير أعلن مشغله إفلاسه أو تم حل الشركة التي عمل فيها، يستحق تقاضي أجره وتعويضات الفصل التي لم تدفع له. يجب تقديم طلب المخصصات إلى المالك بحل الشركة أو الوصي على الشركة (وليس إلى مؤسسة التأمين الوطني) بواسطة نموذج طلب دفع دين أجره عمل وتعويضات إقالة مع إرفاق مستندات لإثبات الدين.

## تأمين مصابي العمل

هدف تأمين مصابي العمل هو تعويض المؤمن عن فقدان الدخل من جراء الإصابة في العمل، ومساعدته على العودة إلى العمل من خلال التأهيل المهني. يستحق التعويض مؤمن حدثت له «إصابة في العمل» (حادثة عمل أو مرض سببته المهنة)، وكذلك المعالون بالمؤمن الذي توفي في أعقاب إصابة في العمل (أرمل، أيتام، والدان وأفراد عائلة آخرون - بظروف خاصة).

## تأمين مصابي الحوادث

بموجب قانون مصابي الحوادث تدفع مخصصات لعمال أصيب بحادث قد وقع في البيت، في العطلة أو في وقت الفراغ، وفقد قدرته على الأداء في أعقاب الحادث. تدفع هذه المخصصات لفترة ٩٠ يوماً على الأكثر من فقدان القدرة على القيام بالواجبات اليومية. يقدم الطلب في فرع مؤسسة التأمين الوطني في مكان الإقامة خلال ٩٠ يوماً من موعد وقوع الحادث.

## مخصصات مصابي الأعمال العدوانية

يمنح قانون مصابي الأعمال العدوانية (١٩٧٠) للمصابين ولعائلات القتلى في الأعمال العدوانية استحقاقاً لقبض مخصصات، تأهيل، منح وتسهيلات.

## مخصصات التأمين الوطني

تمنح المخصصات والحقوق المذكورة لمواطن أو ساكن إسرائيل، أصيب خلال عمل عدواني في إسرائيل أو خارجها، أو لمن دخل إسرائيل بصورة شرعية وأصيب جراء عمل عدواني فيها، أو لمن يسكن خارج البلاد وأصيب خلال عمل عدواني في الخارج في نطاق عمله وبسبب العمل عند مشغل إسرائيلي. يقدم الطلب في فرع مؤسسة التأمين الوطني خلال ٢١ شهراً من نهاية الموعد الذي دفعت فيه للمصاب مخصصات العلاج الطبي.

### التأهيل المهني

إن استحقاق التأهيل غير مشروط بتلقي المخصصات. والهدف من التأهيل المهني هو منح مهنة والمساعدة في الإدماج في العمل للأشخاص ذوي الإعاقات. يُبنى برنامج التأهيل وفقاً للقدرات الشخصية.

### تأمين العجز

في إطار تأمين العجز العام، تدفع مخصصات شهرية لمن تقلصت قدرته على كسب الأجر جراء عجزه. في إطار تأمين العجز، تدفع أيضاً مخصصات ولد معاق ومخصصات الخدمات الخاصة للمعاقين بشكل كبير وتقدم أيضاً مساعدة على التوجيه المهني.

يقدم الطلب في فرع مؤسسة التأمين الوطني في مكان الإقامة بواسطة نموذج طلب قبض مخصصات العجز.

### مخصصات الخدمات الخاصة للمعاقين

مخصصات بنسبة ٥٠% حتى ١٥٠% من مخصصات الفرد الكاملة. دفع المخصصات لمن يعتمد على مساعدة الغير في القيام بأعماله اليومية (التنقل في البيت، ارتداء الملابس، الاغتسال، تناول الطعام، الحفاظ على النظافة الشخصية) أو يكون محتاجاً لرقابة لتفادي حالة الخطر على حياته أو على حياة من حوله.

### مخصصات محدودية التنقل

مخصصات محدودية التنقل تمنح بموجب الاتفاقية بين وزارة المالية ومؤسسة التأمين الوطني لمن يعاني من عجز في الأرجل يقيد حركته.

# مخصصات التأمين الوطني

## شلل الأطفال - «بوليو» - Poliomyelitis

تدفع بموجب قانون مصابي شلل الاطفال لسنة ٢٠٠٧ لمن اصاب بالمرض في اسرائيل او لمن اصاب به خارجها وعولج جراحيا بها حتى سنة ١٩٧٠.

## تأمين الشيخوخة

يهدف تأمين الشيخوخة إلى ضمان الدخل الشهري عند الشيخوخة. يستحق ذوو الدخل المنخفض قبض علاوة «تكملة الدخل». تدفع مخصصات الشيخوخة، بموجب القانون، لسكان/ة إسرائيل ولد في إسرائيل، أو قدم إلى البلاد لأول مرة قبل السن الذي حدده القانون. بموجب تعديل في القانون، سيرفع تدريجياً سن التقاعد لقبض مخصصات الشيخوخة. هناك موعدان يتعلقان بتحديد سن استحقاق قبض مخصصات الشيخوخة.

### أ. سنّ التقاعد (سنّ الاستحقاق المشروط بالدخل)

السنّ الذي يستحق فيه قبض مخصصات الشيخوخة شريطة ألا يتجاوز الدخل من العمل ومن مصادر أخرى، مبلغ الدخل الأقصى. اعتباراً من ١ تموز - يوليو ٢٠٠٤ يرفع السنّ تدريجياً حتى يصبح ٦٧ سنة للرجال و-٦٤ سنة للنساء.

### ب. سنّ استحقاق قبض مخصصات الشيخوخة

السنّ الذي يستحق فيه قبض مخصصات الشيخوخة دون صلة بالدخل. اعتباراً من ١ تموز - يوليو ٢٠٠٤ يرفع هذا السنّ تدريجياً، حتى يصبح عند نهاية هذه المرحلة ٧٠ سنة للرجال وللنساء.

## تأمين الأقارب من الدرجة الأولى أرملّة وأيتام

هدف تأمين الأقارب من الدرجة الأولى ضمان مخصصات للأقارب - أرملّة وأيتام - لمن توفي من سكان إسرائيل وكان مؤمناً ضمن تأمين الشيخوخة والأقارب فترة زمن ينص عليها القانون ودفع رسوم التأمين بموجب القانون.

# مخصصات التأمين الوطني

## خدمة استشارة للمسِنَّ

يقدم متطوعون متقاعدون الاستشارة، التوجيه والدعم الفعلي للمسِنَّ ولأفراد عائلاتهم في نطاق خدمة استشارة للمسِنَّ التابعة لمؤسسة التأمين الوطني. يقوم كذلك المتطوعون بزيارات منظّمة لبيوت المسِنَّ الذين يلزمون بيوتهم وبحاجة إلى الدعم.

تقدّم الخدمة في أقسام استشارة المسِنَّ في فروع مؤسسة التأمين الوطني في أيام وساعات استقبال الجمهور، أو في سائر الأيام حسب التنسيق المسبق. الاستشارة الهاتفية – يمكن الحصول على الخدمة بواسطة مراجعة أقسام استشارة المسِنَّ في الفروع هاتفياً.

## التأمين التمريضي (للمسِنَّ)

تطبق مؤسسة التأمين الوطني بالتعاون مع وزارة الصحة وصناديق المرضى قانون التأمين التمريضي. بموجب القانون، تمنح مخصصات التمريض للأشخاص في سنّ التقاعد، يعيشون في البيت وهم يعتمدون على مساعدة الغير في تنفيذ الأعمال اليومية (ارتداء الملابس، الاغتسال، تناول الطعام، التنقل في البيت إلخ). تمنح المخصصات كذلك للمسِنَّ الذين يحتاجون إلى مراقبة في البيت لتأمين سلامتهم وسلامة الأشخاص من حولهم.

## ملاحظة هامة:

يهدف هذا الكتيب إلى توعية الجمهور واطلاعهم على حقوقهم القانونية الأساسية ولا يعد بأي شكل من الأشكال نصيحة قانونية كاملة ووافية ولا يصلح أن يكون بديلاً عن إستشارة قانونية مهنية تأخذ بعين الاعتبار كل الظروف والحيثيات الخاصة.

وضع  
القدس  
في  
القانون  
الدولي





## وضع القدس في القانون الدولي

في عام ١٩٤٧ اقترت هيئة الأمم المتحدة خطة التقسيم لفلسطين والتي رصدت مستقبل القدس كمدينة ذات سلطة دولية خاصة تديرها الأمم المتحدة بعد انتهاء الإنتداب البريطاني! والحقيقة أن هذه الخطة لم تنفذ وبعد عام ١٩٤٨ وقعت القدس تحت الحكم الأردني. وفي حرب عام ١٩٦٧ بين إسرائيل والدول العربية قامت إسرائيل باحتلال القدس بكاملها وضمها بصورة احادية الجانب. ومنذ ذلك الوقت تطبق إسرائيل قانونها وتعتبر القدس الشرقية والغربية كعاصمتها "الموحدة الأبدية" كما ينص قانون الأساس الذي سنه البرلمان الإسرائيلي «الكنيست» عام ١٩٨٠ ويسمى "قانون القدس". من ناحيه اخرى رفض المجتمع الدولي بشدّة عملية الضّم معتبراً القدس الشرقية منطقة محتلة على غرار الضفة الغربية وقطاع غزة وفقاً للقانون الدولي ولذلك تخضع القدس لتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة. ومنذ عام ١٩٦٧ تبنت هيئة الأمم المتحدة عدة قرارات (تشمل قرارات في مجلس الأمن والهيئة العامة) تستنكر قيام إسرائيل بهذه الخطوة وتشدّد على رفض الإستيلاء على اراضٍ بالقوة.<sup>٢</sup>

# وضع القدس في القانون الدولي

## الاستيطان

تكرر تأكيد تطبيق إتفاقية جنيف الرابعة مرات عديدة من قبل هيئة الأمم المتحدة<sup>٢٣</sup>. إحدى أهم التدايعات هي عدم شرعية المستوطنات اليهودية في شرق القدس (بند ٤٩)، وما تم الاعتراف به من قبل محكمة العدل الدولية تكرر في قرار الرأي الإستشاري بخصوص جدار العزل سنة ٢٠٠٤<sup>٢٤</sup>. وإضافة لذلك، ووفق قانون المحكمة الجنائية الدولية، بناء مستوطنات يهودية يعتبر استيلاء مباشر أو غير مباشر على أجزاء من المناطق التي تم احتلالها وتحويلها إلى أيدي مواطني الكيان المحتل وقد يكون جريمة حرب<sup>٢٥</sup>. وحري بالذكر أن مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة يناشد إسرائيل بشكل متواصل بأن تتوقف عن بناء وتخطيط مستوطنات في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وبما في ذلك القدس المحتلة<sup>٢٦</sup>.

## الجدار

في عام ٢٠٠٢ شرعت إسرائيل ببناء جدار عزل يفصل مناطقها عن الضفة الغربية بحجة الدفاع عن النفس. ولكن، غالبية مسار امتداد الجدار لا يتماشى مع الخط الأخضر وإنما ضم واقتطع مناطق من الضفة الغربية. وأسباب ذلك هي ديموغرافية وهدفها خلق غالبية يهودية تهدف إسرائيل لتعزيز ادعائها لملكية القدس بأكملها. وتم أحياناً فصل عدة قرى فلسطينية عن القدس بواسطة الجدار حيث أقيمت أراضي هذه القرى داخل الجدار وتحت سيطرة الاحتلال. وأقرت محكمة العدل الدولية بعدم اقتناعها بأن إمتداد الجدار الذي اختارته إسرائيل يلزمه حقاً لتحقيق أهداف أمنية. إضافة لذلك، أقرت المحكمة بغالبية ١٤ صوتاً مقابل صوت واحد ان بناية الجدار تناقض قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الدولي الإنساني. وتحديداً، الجدار يعرقل حرية التنقل لسكان الضفة الغربية (باستثناء المستوطنين اليهود)، وكذلك حقهم بالعمل، والصحة، والتعليم وحقهم في مستوى المعيشة كما هو مصرح بوثائق حقوق الإنسان الدولية. سكان الضفة الغربية لا يستطيعون دخول القدس بينما الفلسطينيون حاملو هوية القدس يستطيعون دخول الضفة الغربية المحتلة، ولكن، إذا انتقل هؤلاء للسكن أو العمل في المناطق الفلسطينية يمكن أن يفقدوا إقامتهم وإمكانية العودة إلى القدس أو حتى زيارتها. وهذا الأمر يعزل القدس عن الضفة الغربية ويؤثر بشكل كبير على اقتصاد العائلات الفلسطينية والتي تتجزأ جغرافياً بمفعول الجدار.

# وضع القدس في القانون الدولي

## التزامات إسرائيل

وفق اتفاقية جنيف الرابعة، يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو بجماعات (بند ٥٣) ومن واجبها تأمين وصيانة المنشآت والخدمات الطبية والمستشفيات وكذلك الصحة العامة والشروط الصحية في الأراضي المحتلة (بند ٥٦)، وتنسيق العمل اللائق لجميع المؤسسات المخصصة للعناية وثقافة الأطفال (بند ٥٠). ولكن كما ذكر سابقاً، إسرائيل تعتبر القدس الشرقية من مناطقها وسكانها ملزمون بدفع الضرائب كسائر سكان المدينة. بالإضافة إلى ذلك فإن تقسيم الميزانيات لا يتساوى بين غرب المدينة وشرقيها، ولذلك فالتأثيرات واضحة على البنية التحتية، والصحة، والتعليم والخدمات الأخرى المتوفرة في شرق القدس.

# وضع القُدس في القانون الدولي

I UN General Assembly Resolution 181 (II) (1947)

II UN Security Council Resolution 242 (1967), 252 (1968); UN Security Council Resolutions

III For instance, UN Security Council Resolution 681 (1990)

IV ICJ Advisory Opinion on Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory (2004)

V Rome Statute of the International Criminal Court (2002), Art.8(2)(b) (viii). Israel chose not to sign the Statute and not to become member to ICC. However, the Statute provides a possibility to the Court to exercise jurisdiction over crimes, irrespective of the nationality of the accused or the location of the crime, if referred to the Court by the UN Security Council resolution

VI For instance, UN Security Council Resolutions 446 (1979), 452 (1979), 465 (1980)